AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243Telephone +251 11 5517 700 Fax : 00251 11 5517844
www.au.int

SA14350_A

114/71/11/5

الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة
حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة
أديس أبابا، إثيوبيا، 24 أبريل 2015

الموضوع: *"الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة*

حملة لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا: دعوة للعمل

"يجب علينا أن نتخلص من زواج الأطفال حيث تجبر الفتيات اللائي ينتهي بهن الأمر كعرائس في نعومة أظافرهن إلي إنجاب الأطفال في حين أنهن أطفال"

الدكتورة نُكوسازانا دلاميني– زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في المؤتمر الدولي لتنظيم الأسرة، أديس أبابا، نوفمبر 2013

1. **الخلفية والمبررات**

يعتبر زواج الأطفال هو الممارسة الضارة[1] التي تؤثر بشدة على حقوق الطفل وبالتالي تحرم الطفل من تحقيق تطلعات أخرى مثل التعليم.

يتم في كل عام، تزويج حوالي 14 مليون مراهقة[2]، في معظم الأحيان يتم هذا الزواج بشكل قسري ضمن ترتيب من قبل والديهم. وقدرت اليونيسيف في عام 2012 عالمياً، أن ما يقرب من 400 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 20–49 (أو 41٪ من مجموع السكان من النساء في هذه السن) تزوجن أو عُقد قرانهن في عمر الطفولة (أي قبل 18 سنة). ولاحظ أيضاً أنه بالرغم من انخفاض نسبة زواج الأطفال بشكل عام على مدى السنوات الـــ30 الماضية، إلا أن زواج الأطفال يبقى شائعاً في بعض المناطق، حتى بين الأجيال الصغيرة، ولا سيما في المناطق الريفية وفى صفوف الفئات الأكثر فقراً. ومن بين الشابات المتزوجات في جميع أنحاء العالم اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20–24، هناك 1 من 3 (أو 70 مليون) هن طفلات، و هناك 1 من 9 (أو 23 مليون) تزوجن أو عُقد قرانهن قبل بلوغهن سن الـ 15 عاماً[3]. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، بحلول عام 2030، فإن عدد الطفلات العرائس المتزوجات يتزايد كل عام بأكثر من 14٪ سنوياً من 14.2 في 2010 إلى 15.1 مليون[4]. وعلى الرُغم من أن أكبر عدد من الطفلات العرائس هو في بلدان جنوب آسيا، إلا أن البلدان ذات

---

[1] تم تحديد الممارسات التقليدية الضارة وجميع الممارسات التي يتم القيام به عمداً على الجسم أو نفسية إنسان ليس لأي غرض علاجي، وإنما لدوافع ثقافية-اجتماعية تقليدية والتي لها عواقب وخيمة على صحة وحقوق الضحايا. على هذا النحو، تؤثر هذه الممارسات سلباً في كثير من الأحيان دون رجعة على حياة الفتاة، والزوج، والأم، الزوج أو أفراد أسرهم؛ ولذلك فهي ظاهرة مجتمعية. كما أن لهذه الممارسات التي لها أصول نائية وغامضة، وتستند إلى أسباب عبثية وغامضة، تزيد من العنف ضد المرأة والتي ثبت صعوبة القضاء عليها. انظر كوياتي (M 2009)" *الممارسات التقليدية الضارة ضد المرأة والتشريع" الأمم المتحدة، الاجتماع الاستثنائي العام* GPLHP / 2009 / EP.07، ص. 2

[2] تشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) من: الزواج في سن مبكر: نهاية زواج الأطفال، 2012

[3] المصدر: UNICEF، الالتزام لبقاء الطفل: وعد متجدد، التقرير المرحلي 2012، p.23.

http://apromiserenewed.org/files/APR_Progress_Report_2012_final_web3.pdf

[4] . المرجع نفسه

المعدلات الأعلى في زواج الأطفال هي في أفريقيا. فمن بين 41 بلداً في جميع أنحاء العالم بمعدل سائد بنسبة 30٪ أو أكثر، يوجد 30 بلداً من هذه البلدان من أفريقيا[5].

هناك علاقة بين الفقر وزواج الأطفال. حيث تمثل الفتيات من الأسر الأكثر فقراً ثلاثة أضعاف من يحتمل زواجهن قبل سن الـ18 من فتيات الأسر الأغنى[6]. إلا أن هذه العلاقة لا تعني السببية دائماً، – في سياقات تكون فيها الممارسة عالمية تقريباً، حيث وجد مستوى التعليم والمكان كعوامل رئيسية، فوق الثروة[7]. وفى الوقت الذى قد يكون فيه الفقر عاملاً، هناك أيضاً عاملان آخران من العوامل الهامة التي تدفع إلى زواج الأطفال : 1) العنف القائم على نوع الجنس و. 2) التمييز بين الجنسين.

أولاً، في العديد من المجتمعات والبلدان، يعد العنف القائم على نوع الجنس تحديداً العنف ضد الطفلة مرتفعاً جداً ضد الفتيات المراهقات المُعرضات لخطر الاغتصاب، حتى أثناء الذهاب إلى المدرسة. وعلى سبيل المثال أظهر المسح الوطني حول العنف ضد الأطفال في تنزانيا الذى أجري في عام 2009 ولكنه نشر في عام 2011 أن واحدة من ثلاث فتيات، وواحد من كل سبعة أولاد، هم ضحايا شكل من أشكال العنف الجنسي. كما تحدث معظم هذه الاعتداءات الجنسية في المنزل أو المدرسة، أو خلال الذهاب إلى أو العودة من المدرسة، وغالباً ما يعرف الأطفال المُعتدى عليهم جنسياً[8]. ووفقاً للعمل الجاري في العديد من البلدان الأخرى في أفريقيا تُظهر الأدلة أن هذه الحالة ليست خاصة بتنزانيا[9].

---

[5] البلدان هي: زيمبابوي 31٪. السنغال 33٪. الكونغو 33٪. الغابون 33٪. السودان 34٪. ساو تومي وبرينسيبي 34٪. بنين 34٪. كوت ديفوار 34٪. موريتانيا 35٪. جامبيا 36٪. الكاميرون 36٪. تنزانيا 37؛ ليبيريا 38٪. نيجيريا 39٪. جمهورية الكونغو الديمقراطية 39٪. إثيوبيا 41٪. زامبيا 42٪. الصومال 45٪. أوغندا 46٪. إريتريا 47٪. بوركينا فاسو 48٪. سيراليون 48٪. مدغشقر 48٪. ملاوي 50٪. موزمبيق 52٪. مالي 55٪. جمهورية أفريقيا الوسطى 61٪. غينيا 63٪. تشاد 72٪. والنيجر 75٪. المصدر: الصندوق قاعدة بيانات باستخدام المسوح الأسرية (DHS وMICS) أنجزت خلال الفترة 2000-2011

[6] UNICEF، التقدم من أجل الأطفال - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع الإنصاف، نيويورك، 2010

[7] UNICEF، حالة المراهقين في النيجر، 2011

[8] العنف ضد الأطفال في تنزانيا. النتائج من المسح الوطني 2009 الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للطفولة والمراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها وجامعة Muhimbili للصحة والعلوم المرتبطة بها ا، المنشور في أغسطس 2011. ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع:
www.unicef.org/.../VIOLENCE_AGAINST_CHILDREN_IN_TANZANIA

[9] www.unicef.org/esaro/VAC_in_Kenya.pdf. أظهر استطلاع مماثل أجري في كينيا نتائج مماثلة. انظر

ونظراً لانتشار العنف ضد الطفلة، فقد يقدم الآباء على زواج البنت اعتقاداً منهم أن هذا من شأنه المساعدة في حمايتها من الاعتداء الجنسي الذى يمكن أن يتركها تحمل وصمة عار في المجتمع. والمفارقة هي أن الوالدين غالباً ما يكونا مُخطئين. وتعد الفتيات اللائي يتزوجن قبل 18عاماً أكثر عرضة للعنف المنزلي بما في ذلك الاغتصاب من قبل الأزواج، مقارنة بنظيراتهن اللائي يتزوجن لاحقاً. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تظهر الطفلات العرائس علامات أعراض الاعتداء الجنسي والاضطرابات النفسية اللاحقة للاغتصاب مثل مشاعر اليأس والعجز والاكتئاب الشديد.

ثانياً، يعد التشديد على هذه الأشكال من العنف وسوء المعاملة ضد الطفلة هو التمييز السائد بين الجنسين الذي يسبب –في كثير من الأحيان– اعتبار أن الفتيات أقل استحقاقاً للرعاية والحماية. وفي الثقافات الأبوية، حيث تفتقر الفتيات إلى نفس القيمة التي ينظر إليها على أنها حق للأولاد منذ ولادتهم؛ فإن الأسر والمجتمعات المحلية قد تحد من منافع التعليم والاستثمار في تنمية بناتهن. وتعتبر الطفلات العرائس انعكاسا قوياً لتفشي التمييز بين الجنسين. كما أن زواج الأطفال له آثاره المدمرة الخاصة على الطفلة والمجتمع.

يعد السبب الرئيسي للوفيات والأمراض النفسية في سن 15 إلى 19 هو الحمل والولادة. حيث تتزوج الطفلات العرائس في معظم الأحيان من كبار السن من الرجال، ويفتقرون إلى التقدير أو المهارات للتفاوض بشأن طرق ممارسة الجنس أو تحديد النسل. وهذا يعني أن الكثير من الفتيات يصبحن حوامل بعد الزواج بقليل، في حين أن أجسامهن غير مكتملة النمو أيضاً. ومن بين الإعاقات المرتبطة بالولادة المبكرة هي ناسور الولادة، وهي الإصابة التي تترك الفتيات في ألم مستمر، وعرضة للعدوى، والأمراض المنقولة جنسيا بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، وسلس البول، وغالبا ما تكن منبوذات من قبل أزواجهن والأسر والمجتمعات[10].

[10]تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزواج في سن مبكرة - إيقاف زواج الأطفال

وفقاً لليونيسف فإن الطفل الذى يقل عمر والدته عن 18 عاما يقدر احتمال وفاته بنسبة 60 في المائة في عامه/ عامها الأول[11]. وغالباً ما تكون الفتيات المتزوجات تحت ضغط ليصبحن حوامل فوراً أو بعد وقت قصير من الزواج، على الرغم من أنهن لا زلن أطفالاً ويعرفون القليل عن الجنس أو الإنجاب. كما يمثل الحمل المُبكر جداً في الحياة قبل أن يكون جسم الفتاة كامل النمو تماما خطراً كبيراً على كل من الأم والطفل[12].

يعاني المجتمع والبلد أيضاً من عواقب زواج الأطفال. حيث يقوض زواج الأطفال جهود التنمية. وقد أحصى البنك الدولي كلفة انقطاع الفتيات عن المدرسة– وهو ما تقمن به تقريباً جميع الطفلات العرائس– والذي يحد من قدرتهن على الكسب في المستقبل. وعثر البنك الدولي على مليارات الدولارات الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية لدول مثل الهند والبرازيل وكينيا؛ ويشير التقرير إلى أن هذا لا يشمل تكاليف اجتماعية أوسع عندما يكون نصف سكان البلد غير متعلم[13] . كما أظهرت دراسة جارية حول تكلفة الجوع في أفريقيا، الدراسة تجريها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي[14]، عواقب سوء التغذية ونقص التغذية والتي هي عميقة، بعيدة المدى ولا رجعة فيها. وهذا أسوأ في صفوف الفتيات الصغيرات اللائي غالبا ما يكن في أدنى درجات التسلسل خلال وقت تناول الطعام.

يؤثر زواج الأطفال أيضاً على تعليم البنات، وعادة ما تنقطع الطفلات العرائس عن الدراسة وتفقدن فرصة إكمال تعليمهن، الأمر الذى يحد بشكل كبير من قدرتهن على كسب الدخل وانتشال أنفسهن وأطفالهن من الفقر. وعلى العكس من ذلك، إذا تسن للفتيات البقاء في المدرسة وتجنبن الزواج المُبكر، فسيكون لذلك منافع ملموسة على

---

[11]حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء- http://www.unicef.org/protection/57929_58008.html

[12]تقرير الصندوق - ' الزواج في سن مبكرة'

[13]جاد شعبان ويندي كانينجهام. قياس المكاسب الاقتصادية من الاستثمار في الفتيات؛ حصيلة توزيعات أرباح الفتيات . ورقة عمل بحوث سياسات البنك الدولي 5753، أغسطس 2011

[14]تكلفة الجوع في أفريقيا (COHA) دراسة يقوم بها الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي. وقد تم الانتهاء منها في 8 دول هي مصر وإثيوبيا وسوازيلاند وأوغندا ورواندا وغانا وملاوي والكاميرون. ويمكن الاطلاع على تقارير الدراسة على موقع www.au.int وwww.carmma.org

نطاق واسع. كما أن الفتيات المتعلمات أكثر استعداداً لفهم حقوقهن والدفاع عنها وهن أكثر استعداداً لإنجاب أطفال أصحاء ومتعلمين.

يمكن أن يكون التعليم أيضاً واحداً من أقوى الأدوات لتمكين الفتيات من تجنب الزواج المُبكر وتحقيق إمكاناتهن. وعندما تتلقى الفتاة في العالم النامي سبع سنوات أو أكثر من التعليم يتأخر زواجها في المتوسط أربع سنوات[15].

تواجه الفتيات اللائي يعشن في بلدان تواجه أزمات إنسانية أكبر خطر الزواج بالإكراه، عندما تكون المجتمعات في حاجة إلى الأمن لبناتهن وهذا يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زواج الأطفال. حيث يحدث في مناطق النزاع، أن تؤخذ الفتيات كعرائس من قبل أمراء الحرب أو يُعرضن من قبل أسرهن لرموز السلطة مقابل الحماية من العنف أو الموت. ويتم توزيع الفتيات البريئات على المحاربين كوسيلة للتفاوض على السلم والوئام بين المجتمعات المتنازعة[16]. ونظراً لبيئة النزاع، فإن الفتيات غالباً ما يتضررن جسدياً وشعورياً دون مناص ولا أحد لمؤازرتهن.

بالإضافة إلى ذلك، من المحتم أن نذكر أيضاً أهمية تسجيل المواليد لحماية الأطفال من زواج الأطفال. كما أن تسجيل المواليد هو القيام بتسجيل ولادة الطفل من جانب سلطة الحكومة. وهو يكرس الوجود القانوني للطفل، ويضع أساس الاعتراف بالطفل كشخص اعتباري. ويوفر تسجيل ولادة الطفل دليلاً على سنه/ سنها ضد مختلف الانتهاكات، مثل الإتجار، والاعتداء الجنسي، والزواج المبكر، وعمالة الأطفال والقيد في القوات المسلحة[17].

يرتبط معدل انتشار زواج الأطفال بشكل وثيق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 1،2 ،3، 4، 5، و 6، وبالتالي ينبغي أن يكون إنهاء زواج الأطفال واحداً من مسائل التنمية البشرية الأساسية لجدول أعمال ما بعد عام 2015 وكذلك أجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

---

[15] "ما هو تأثير الطفل marriage'- http://www.girlsnotbrides.org

[16] الفرح للأطفال أوغندا "http://www.joyforchildren.org/"

[17] التعليق العام على المادة 6 من الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل ميشيل ندابيكينغوروكي

1.1. **زواج الأطفال باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان:**

بالنظر إلى الأثر الإنمائي لزواج الأطفال على المجتمع والبلد، ينبغي أن نضع في الاعتبار أنه يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. فقد تم إدراج زواج الأطفال، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان، في عدد من الصكوك القانونية على الصعيدين القاري والدولي. ويُعرف الميثاق الأفريقي حول حقوق ورفاه الطفل، الطفل بأنه شخص دون سن 18عاما، ويُعرف الميثاق الأفريقي للشباب، القاصر بأنه شخص يتراوح عمره بين 15–17. حتى الآن حددت حوالى اثنان وثلاثون (32) بلداً أفريقياً الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة للفتيان والفتيات، وأحيانا أعلى من ذلك، كما هو الحال في الجزائر، وليسوتو وليبيا ورواندا. فلدى ثمانية عشر (18) بلداً في أفريقيا حد أدنى تمييزي لسن الزواج، وهذا يعني أنه يسمح للفتيات والفتيان بالزواج في مختلف الأعمار، أو دون الـــ18. وعلى الرغم من التشريعات، لا يزال زواج الأطفال يؤثر على ملايين الفتيات كل عام في أفريقيا مع نتائج متمثلة في ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال؛ وناسور الولادة؛ والولادات المبكرة؛ ومواليد الإجهاض؛ وفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي مما يؤدي إلى سرطان عنق الرحم، والعنف المنزلي.

هذه الصورة القاتمة تخالف جميع أحكام الميثاق الأفريقي للشباب، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، وبروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، وخاصة دينامية المساواة بين الجنسين في الحقوق التي تسعى هذه الصكوك القانونية لتفعيلها، وتقوض الطابع الاستعجالي التجريبي الذي أصبح معه الاستثمار في أفريقيا، وفى الشباب شرطاً لا غنى عنه من أجل تجسيد الأرباح الديموغرافية لتسارع النمو المستدام والتنمية البشرية من خلال أجندة 2063[18].

[18] تشير 2063 إلى تطور وثيقة رؤية للـ50 سنة القادمة صوب جعل أفريقيا اقتصاد عالمي متوسط النمو

يعزز الاتحاد الأفريقي تحديداً السياسات المتعلقة بحقوق الشباب؛ وكلف من قبل الصكوك المختلفة المذكورة آنفا–التي لها انعكاس على حقوق الأطفال والشباب– بتعزيز معايير مشتركة من خلال دعم التكيف وتنفيذ الصكوك على المستويين الإقليمي والوطني ورصد تنفيذ التقدم من جانب الدول الأعضاء وضمان المساءلة.

2. **المشروع المقترح : حملة لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا:**

ستجري الحملة في البداية لمدة سنتين والتي بموجبها، سيكون الهدف تعزيز تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والصكوك القانونية، مثل؛ الميثاق الأفريقي للشباب باعتباره استثماراً مباشراً في الشباب الذي هو محور العقد الثاني للاتحاد الأفريقي بشأن التعليم (2006–2015)؛ والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل (1999)، إطار السياسة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي (2009)؛ والبنية التحتية للحكم الرشيد في أفريقيا، الإطار السياسي القاري للاتحاد الأفريقي حول حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وخطة عمل مابوتو لتنفيذها؛ وحملة الاتحاد الأفريقي للحد من تسارع الوفيات النفاسية ووفيات حديثي الولادة والأطفال في أفريقيا؛ وميثاق النهضة الثقافية الأفريقية؛ وعقد المرأة الأفريقية وبروتوكول مابوتو حول حقوق المرأة في أفريقيا؛ وهيكل الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، وفى الآونة الأخيرة، الأولوية الاستراتيجية الخامسة من الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي 2014 –2017 وكذلك أجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

بالنظر إلى السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذى يتم في إطاره زواج الأطفال، فسيهدف المشروع إلى تسريع وتنشيط الحركة لإنهاء زواج الأطفال من خلال: (1) دعم العمل السياسي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولاسيما بقصد التصدي للعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المعايير الاجتماعية المنصفة بين الجنسين (2) تعبئة الوعي القاري والمشاركة لإنهاء زواج الأطفال، (3) إزالة الحواجز والعقبات أمام تعزيز القانون، (4) زيادة قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على القيام بالمناصرة السياسية القائمة على الأدلة بما في ذلك زيادة دور القيادات الشابة من خلال تكنولوجيا وسائل

الإعلام الجديدة والرصد والتقييم من بين أمور أخرى. وسوف يشمل مختلف أصحاب المصلحة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثلي الحكومة على المستويات الوطنية و دون الوطنية، والمُشرِّعين والبرلمانيين ووكالات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمعيات المرأة والشباب.

1.2. **الغرض:**

إن الغرض الرئيسي من هذه الحملة هو تسريع إيقاف زواج الأطفال في أفريقيا من خلال تعزيز الوعي القاري بآثار زواج الأطفال.

2.2. عناصر الحملة:

(أ) الدعوة

(ب) الرصد والتقييم

(ج) تيسير المساعدة الفنية وبناء القدرات

3.2. **الأهداف:**

الهدف العام للحملة هو.

• تسريع إيقاف زواج الأطفال في أفريقيا؛

والأهداف المحددة هي كما يلي ؛

• تعزيز التنفيذ الفعال للصكوك القانونية والسياسية للاتحاد الأفريقي التي لها صدى في أوساط الشباب/ المراهقين ولاسيما الطفلة، لتعزيز الوفاء بحقوقهم الإنسانية؛

• تشجيع ودعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تأطير وإطلاق وتنفيذ استراتيجيات وطنية وبرامج بما في ذلك بناء حركة اجتماعية على مستوى القاعدة الشعبية التي تشمل المحامين والقضاة، وقضاة التحقيق، والمعلمين والعمال في المجال الصحي والاجتماعي والزعماء التقليديين والدينيين، والرجال والفتيان وغيرهم

لمنع وإيقاف زواج الأطفال باعتباره مسألة من مسائل حقوق الإنسان وممارسة تقليدية ضارة؛

• تعزيز وصول الجميع إلى قيد المواليد، والتعليم الجيد وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية بما في ذلك تلبية الاحتياجات غير الملباة من المراهقين المتزوجين وغير المتزوجين من أجل تنظيم الأسرة؛

• تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة للحد من زواج الأطفال على نحو شامل.

• المساهمة في تنفيذ البند (5) من مجالات الأولوية الثمانية (8) لمفوضية الاتحاد الأفريقي (2014–2017) حول "إدماج المرأة والشباب في جميع الأنشطة على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والقارة ضمن آلية للتعاون والتنسيق المشترك بين الإدارات."

3.2. **النتائج المتوقعة:**

ستكون النتائج المتوقعة هي:

الإسراع في إيقاف زواج الأطفال في أفريقيا

النتائج الرئيسية هي:

أ) بحلول نهاية عام 2015، زيادة واضحة في الالتزام والموارد في مختلف القطاعات المستثمرة في الحد من زواج الأطفال، ولا سيما في البلدان التي تم فيها إطلاق حملة لإنهاء زواج الأطفال.

ب) زيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ج) زيادة أعداد الدول التي تستعرض، وتُشرع، وتطبق التشريعات اللازمة بما يتماشى مع زواج الأطفال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

د) زيادة نسبة الأطفال والمراهقين– وخاصة الفتيات– مع إمكانية الوصول إلى قيد المواليد ونوعية التعليم الابتدائي والثانوي، مع إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وخاصة في البلدان التي تم فيها إطلاق حملة لإيقاف زواج الأطفال.

هـ) زيادة عدد البلدان التي لديها سياسات وبرامج شاملة تستند إلى الأدلة والتي يجري تنفيذها لإيقاف زواج الأطفال.

و) تأسيس نظام إبلاغ فعال في الرصد والتقييم.

4.2. **<u>نتائج المشروع</u>:**

المُخرَج 1: *إطلاق حملة ضد زواج الأطفال*

تشمل الأنشطة:

أ) إطلاق الحملة قارياً وفي بلدان مختارة

ب) بناء توافق في الآراء، وتعزيز سياسة الحوار بشأن السياسات وتطوير المبادئ التوجيهية للسياسات، فضلاً عن تطوير موقف أفريقي موحد حول إيقاف زواج الأطفال.

ج) التأكد من أن زواج الأطفال يحتل مكانة هامة بالأجندة السياسية على المستويات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية؛

د) الدعوة إلى:

• التنفيذ الفعال للصكوك السياسية والقانونية للاتحاد الأفريقي مع التأثير في الشباب وخاصة الطفلة مع التركيز على تسريع إيقاف زواج الأطفال في أفريقيا؛

• التشريعات والسياسات المناسبة التي تحظر بشكل فعال و تمنع زواج الأطفال.

• تنفيذ جميع الصكوك السياسية والقانونية القارية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وصحة الأم والطفل، فضلا عن الممارسات التقليدية الضارة؛

هـ) تعزيز التنسيق متعدد القطاعات

و) تشجيع مسائل الجنسين والسياسات الحساسة ثقافياً

المُخرَج 2: تحقيق التأييد *والتعبئة الاجتماعية*

تشمل الأنشطة:

أ) تنظيم أحداث رفيعة المستوى للتأييد بما في ذلك المنتديات مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص، وكذلك أجهزة صنع السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي لزيادة الوعي والفهم لزواج الأطفال ودعم خطط البلدان وأولويات الدول الأعضاء.

ب)تحسين الاتصالات من خلال سبل مختلفة مثل نشر مجموعات التأييد، الإعلانات في التلفزيون/الراديو، ومنصات وسائل الإعلام الجديدة ومنشورات المجلات.

ج) تشجيع الشراكات بين القطاعين العام/ الخاص.

د) جمع المعلومات من الدول الأعضاء من خلال آلية الرصد والتقييم ونشر الممارسات والمناهج الجيدة حول إيقاف زواج الأطفال من خلال النشرات الإخبارية، والمواقع الإلكترونية، والمجلات المتخصصة، الخ.

هـ) إضفاء الطابع المؤسسي وتقنين تقاسم أفضل الممارسات التي خفضت بشكل ملحوظ زواج الأطفال.

المُخرَج 3: *بناء قدرات الدول الأعضاء و تعزيز وتقوية مفوضية الاتحاد الأفريقي*

بالنسبة للدول الأعضاء:

تشمل الأنشطة:

أ) تيسير تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء التي تطلب تلك المساعدة لتطوير التدخلات الاستراتيجية الرئيسية وتكاليف الخطط القطاعية والمتكاملة لإيقاف زواج الأطفال.

ب) بناء شراكات مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص من بين جملة أمور أخرى والعمل مع هؤلاء الشركاء لتعبئة الموارد اللازمة لمشاريع قطرية محددة حول زواج الأطفال تماشياً مع خطط وأولويات البلدان.

ج) إنشاء نظام فعال للرصد والتقييم من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل توحيد البيانات وإنتاج بيانات دقيقة، موثوقة في الوقت المناسب على المستوى القاري.

د) دعم تعزيز الآليات الوطنية، بما في ذلك المكاتب الإحصائية الوطنية، لتنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في إنهاء زواج الأطفال.

هـ) تعيين مقرر خاص معني بزواج الأطفال من قبل اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق ورفاهية الطفل لرفع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز إلى أجهزة صنع السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي.

القدرات البشرية والفنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي/ إدارة الشؤون الاجتماعية

حتى يتسنى لإدارة الشؤون الاجتماعية التأييد الفعال، ومتابعة تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والصكوك القانونية وتعزيز حملة إيقاف زواج الأطفال، فإنها تحتاج إلى بناء قدراتها الخاصة وكذلك قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لا سيما من خلال ورش عمل تدريبية حول بناء القدرات الإقليمية. وسيضطلع الشركاء بدور حاسم في هذه العملية.